الحرب الأهلية في جمهورية جنوب السودان وأثرها في تردّي الأوضاع وتحولها لنموذج الدولة الفاشلة

The civil war in the Republic of South Sudan and its impact on the deterioration of the situation and turned to the model of the failed state

صلاح الدين باحريز *
جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
bahriz.salaheddine@univ-alger3.dz

*تاريخ الإرسال: 2019/10/13 * تاريخ القبول: 2019/11/11 * تاريخ النشر: 2020/01/01*

ملخص:
تتناول الدراسة الحرب الأهلية في جمهورية جنوب السودان، حيث شهدت محاولة للانقلاب على الرئيس سلفاكير ومنه اندلاع موجات متكررة من العنف المسلح ألقت بظلالها على التركيبة المجتمعية القبلية المعقدة، مما هدّد السلم المجتمعي وعرقل فرص السلام، وأنتجت هذا الوضع حالة من العجز التام لوظائف الدولة للوفاء بالتزاماتها أمام المواطنين لتقديم مختلف الخدمات: الأمن، الرعاية الصحية، التعليم، والتنمية وغيرها. وحتى أمام الشركاء الاقليميين والدوليين، فكانت النزاعات الحدودية حول مناطق تواجد الثروة النفطية مع شمال السودان، وكذا مشكلة اللاجئين التي باتت تقلق بلدان الجوار مع انتشار المجاعة وأمراض سوء التغذية، فالخلافات السياسية بين قادة السلطة وحداثة الدولة لم تسمح بتجاوز الولاءات التقليدية إلى مفهوم المواطنة، وتشير الكثير من المؤشرات إلى اتجاه جنوب السودان نحو نموذج الدولة الفاشلة، فقد تصدرت جنوب السودان منذ استقلالها المراتب الأولى في التقارير السنوية للدول الفاشلة.
الكلمات المفتاحية: جنوب السودان، الحرب الأهلية، الدولة الفاشلة، العجز الوظيفي، الأمن المجتمعي.

Abstract:
The study examines the civil war in the Republic of South Sudan, including the outbreak of repeated waves of armed violence, cast a shadow over the complex tribal structure of society, threatening community peace (the safe of the community) and obstructing the chances for the peace. This situation has resulted in a total inability of state functions to fulfill its obligations to citizens to provide various services: security, parishioners Health, education, development and others. Even to regional and international partners, border disputes over oil wealth areas with northern Sudan, as well as the refugee problem that worries neighboring countries as famine and malnutrition spread, political differences between power leaders and state modernity did not allow traditional loyalties to go beyond the concept of citizenship. There are many indications that South Sudan is heading towards a failed state model.
Key words: *South Sudan, civil war, failed state, job deficit, community security.*

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

ولدت جمهورية جنوب السودان سنة 2011، بعد إجراء استفتاء تقرير المصير الذي كان مقررا في الفترة ما بين 9 – 15 جانفي 2011، وبعد إعلان النتائج النهائية، اختار فيها 98.9 % من مواطني جنوب السودان الانفصال عن الدولة الأم السودان، لكن وعلى عكس طموحات الشعوب في إقامة دولة ديمقراطية آمنة تحفظ الحقوق وتصونها وتشرع في التنمية الشاملة، غرقت الدولة الوليدة منذ سنة 2013 في دوامة حرب أهلية مدمرة.

وقد ورث جنوب السودان إرثا ثقيلا من الهشاشة السياسية والاقتصادية وتعقيدات اجتماعية، إذ تعاني من تفشي الفقر وفشل الجهود التنموية وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، وتغذية الاقصاء وعدم المساواة، فمقومات الدولة غير متوفرة بالقدر المطلوب، فجيش الدولة يتكون من مجموعة ميليشيات قبلية وهو ما ساهم في تعقيد الوضع السياسي والأمني، فالخلافات السياسية بين قادة السلطة وحداثة الدولة لم تسمح بتجاوز الولاءات التقليدية إلى مفهوم المواطنة وهو ما فجر قتلا مسلحا له تداعياته الداخلية والخارجية.

تشير الكثير من المؤشرات إلى اتجاه جنوب السودان نحو نموذج الدولة الفاشلة لعدة اعتبارات، فقد واجه من اليوم الأول لإعلان نتيجة الاستفاء أكبر تحدي وهو إنشاء دولة كاملة الأركان من الصفر، فقد تصدرت جنوب السودان منذ استقلالها المراتب الأولى في التقارير السنوية للدول الفاشلة.

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثّرت الحرب والصراعات الأهلية في جمهورية جنوب السودان على تردّي الأوضاع وتحولها لنموذج الدولة الفاشلة؟

فرضية البحث:

يركز البحث على فرضية مفادها أن الدولة الناشئة جمهورية جنوب السودان تحمل إرثا ثقيلا من التحديات المختلفة منذ إعلان تأسيسها واستقلالها عن السودان الشمالي، مما صعب من قيام مؤسسات الدولة الوليدة بمهامها ووظائفها التنموية، والوفاء بالتزاماتها.

أهداف الدراسة:

1) تشخيص واقع جمهورية جنوب السودان بعد الانفصال عن دولة السودان سنة 2011.
2) الوقوف عند أهم المحددات المتحكمة في حالة الحرب الأهلية في جنوب السودان والتحديات التي تقف في مسار استكمال البناء المؤسساتي للدولة الناشئة.
3) استشراف مصير دولة جمهورية جنوب السودان في ضوء مؤشرات الدولة الفاشلة والتحديات الداخلية والضغوطات الخارجية الاقليمية والدولية.

أولا: طبيعة الصراع في جنوب السودان:

سعى أبناء جنوب السودان نحو الانفصال عن الدولة السودانية اعتقاداً منهم في أن الدولة المستقلة هي الآلية الأنسب للتحرر بكل أبعاده، دون أن يأخذوا في الاعتبار المخاطر والتحديات التي يمكن أن تترتب على الانفصال.

سعى سلفاكير للانفراد بإدارة الحركة الشعبية، فلم يهتم بإصلاحها من الداخل، وإنما سعى إلى تقريب العناصر الموالية له داخل المكتب السياسي للحركة، خاصة أبناء دينكا بحر الغزال، على حساب العناصر التي تنتمي إلى فروع الدينكا الأخرى والجماعات الإثنية المنافسة، خاصة النوير والشيلوك.

أخفق النظام السياسي في جنوب السودان في تحقيق توافق سياسي داخلي، منذ عام 2011، أو إنجاز تنمية اقتصادية تساعد على استقرار نسبي في البلاد، حيث سيطرت الحركة الشعبية وحزبها الحاكم على مجمل

المسرح السياسي، دون إتاحة فرص للتعددية السياسية، مستفيدة من وضعيتها المتميزة في إطار سلام نيفاشا عام 2005. وقد أنتجت تداعيات هذه الحالة صراعا مسلحا ممتدا، الأمر الذي يشير إلى نمط جديد في معضلات بناء الدولة وهو " انقسام المنقسم ". (هاشم وآخرون، 2017، ص 241).

في ظل هذه البيئة المتأزمة بدأت بوادر الخلاف داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان بين الرئيس سيلفاكير وبعض أعضاء الحركة، وعلى رأسهم رياك مشار، وباجان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية، وذلك بدعوى انتهاك سلفاكير للدستور، وانغماسه هو وأعوانه في ممارسات فاسدة، وهيمنته على إدارة الحركة الشعبية، وإبعاد منافسيه، وسعيه لتكريس هيمنة أنصاره من دينكا بحر الغزال على مفاصل الحركة.

في غضون ذلك أعلن مشار وباجان أموم في أبريل 2013 عزمهما على إنهاء هذا الوضع من خلال مواجهة سلفاكير في الانتخابات الرئاسية التي كان من المزمع إجراؤها خلال عام 2015، وهو ما أثار حفيظة الرئيس سلفاكير. فكان ذلك مقدمة لإجراء تعديل وزاري في جويلية 2013، أطاح خلاله الرئيس بكل من مشار وباجان أموم وربيكا جارنج " أرملة جون جارنج مؤسس الحركة الشعبية لتحرير السودان "، وغيرهم من المعارضين. كما أحيل عدد من قيادات الشرطة إلى التقاعد. بينما تم إسناد معظم المناصب الحيوية في الدولة إلى عناصر من دينكا بحر الغزال ودينكا أعالي النيل. كما أقيل رياك مشار من منصبه كنائب للرئيس، ليتم تعيين جيمس واني المقرب من سلفاكير بدلاً منه، حيث ينتمي واني إلى قبيلة الباريا الاستوائية. فيما بدا أنه تهميش لجماعة النوير. كما أقيل باجان أموم من أمانة الحركة الشعبية، وأحيل للتحقيق بتهمتي العصيان وسوء الإدارة. وأقيلت ربيكا جارنج بعد تضامنها مع المعارضة.

وهو ما أدى إلى اندلاع اشتباكات مسلحة بين مجموعة من قوات الحرس الجمهوري تدين بالولاء لمشار، وتعرف باسم " تايجر "، والعناصر الموالية للرئيس. وهنا بادرت الحكومة بالإعلان عن محاولة انقلابية، يقودها رياك مشار بالتضامن مع عناصر معارضة أسمتها مجموعة العشرة أو " أبناء جارنج "، بهدف إزاحة الرئيس سلفاكير عن السلطة.

تسارعت وتيرة العنف لتمتد إلى معظم ولايات جنوب السودان. واتخذ الصراع على السلطة بعداً إثنياً، بعدما اصطفت القوى السياسية والمليشيات المسلحة خلف القيادات المتصارعة على أسس إثنية، حيث انضمت مليشيات تابعة للدينكا إلى صف الرئيس، فيما تضامنت بعض مليشيات النوير مع رياك مشار. ووقفت إلى جانبه أيضاً مليشيا جونسون أولوني التابعة للشيلوك، متخذة من الصراع السياسي مدخلاً لتصفية قضايا ثأرية إثنية قديمة. (شبانة، 2015، ص 94).

أسباب الصراع:

ليس للصراع في الأغلب سبب وحيد، بل تتعدد الأسباب وتتشابك وتتعقد، إلا أنه وفي إطار اقترابات تفسير الحالة، تنقسم الأسباب إلى أسباب منها:

أ- الخلافات الشخصية:

تقع الاختلافات والخلافات التي سبق لها أن فرقت بين رفقاء السلاح لبعض الوقت في أثناء حربهم مع حكومات الدولة الأم (السودان)، في مقدم الأسباب الرئيسة لهذا الصراع، فقد كان هناك – ومازال- كثير من الاختلافات بين رؤى هؤلاء القادة.

ب- التطلعات السلطوية والنفعية (بعد الانفصال):

تشير ديناميات الصراع الدائر بوضوح إلى أن الفرقاء يتصارعون على السلطة والنفوذ والثروة، فالجميع يتطلع إلى أعلى السلطات من خلال المناصب السياسية والحكومية، والنفوذ من خلال التمسك بالحركة الشعبية بوصفه موروثا ثمينًا، ومن خلال التمترس خلف الولاءات الإثنية.

ج- غياب المؤسسية والاندماج داخل الجيش الوطني:

هناك فرق كبير بين الجيوش النظامية والميليشيات المسلحة، وما زال جيش جنوب السودان في طور تجمع كبير لميليشيات مسلحة تعلو لديها ولاءاتها الأولية، فعند اندلاع الصراع في 2013 كان حوالي 70 في المئة من القوات ينتمي إلى قبائل (الشلك).

د- غياب المؤسسية في الحزب الحاكم:

فبعد أن تحولت الحركة إلى حزب، تحول الجميع من العمل العسكري إلى العمل المدني، فاصطدموا بكون حزبهم يدار بقواعد إدارة الكيان العسكري، وفكره ذاته، حيث الترقية لا التنافسية، بما يقضي على آمالهم في الوصول إلى المواقع العليا من السلطة.

ه- ضعف الحكومات، وغياب التنمية، والتوزيع غير العادل للموارد والخدمات، والفقر، والفساد وغياب القانون. وافتقاد العدالة.

و- سيكولوجية العنف لا يمكن لجماعة أو شعب عاش عقودا متتالية في عداء وقتال، أن يتخلص من الميول القتالية والعدوانية، لينتقل فجأة إلى المواطنة بصورة آمنة ومستقرة.

ز- التأثيرات الخارجية:

تجد دول عدة -في الجوار وغيره - مصالح وأهدافا لها في جنوب السودان، وبتدقيق النظر يتضح أن مصلحة هذه الدول معظمها تقتضي استمرار الصراع، أو تراخي التسوية، و توجيه التسوية في اتجاه بعينه.

ح- اقتصاديات الحرب والعنف:

يجد استمرار الصراع في جنوب السودان تفسيرا مقبولاً له وفقا لاقتراب الوظائف الاقتصادية للعنف، حيث نشأت لدى أفراد داخلية مصالح اقتصادية لا سبيل إلى تعظيمها إلا باستمرار الصراع، ومن أبرز هذه المصالح: السلب والنهب، وتجارة السلاح، وسرقة الإمدادات الإغاثية، وقد ذهب تقرير موثق صدر في سبتمبر 2016. برعاية مجموعة من منظمات المجتمع المدني الدولية، أن الأطراف الجنوبية تجمع الثروة وتهربها إلى الخارج، وتشير أدلة الاتهام إلى الأطراف جميعها، بمن فيهم الرئيس (كير)، ونائبه (مشار)، و(يول مالونج أوان) رئيس هيئة أركان الجيش الشعبي والجنرال (غابرييل جوك راك)، قائد ميداني تحت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويفسر ما خلص إليه التقرير من تعظيم ثروات هؤلاء.(ندا، 2017، ص 31).

أساليب إدارة الصراع:

على الجانب الحكومي، أكد سلفاكير أن واجبه يفرض عليه مواجهة معارضيه، بعد أن هيمنت عليهم مصالحهم الذاتية، غير عابئين بتقسيم البلاد. لذا تم إعلان حالة الطوارئ في البلاد، وفرض حظر التجوال، واعتقال عدد من القيادات التي يشتبه في تورطها في الانقلاب.

ناشد سلفاكير حلفاءه الإقليميين من أجل الإسراع بنجدته، فطالب حكومات أوغندا وكينيا وزيمبابوي بالتدخل العسكري لمواجهة قوات مشار، والحيلولة دون سقوط آبار النفط في أيدي المتمردين. وكان الرئيس الأوغندي يوري موسيفني هو الوحيد الذي استجاب لمطلب سلفاكير، فسارع بإرسال قواته المسلحة إلى جنوب السودان، وضرب معاقل قوات التمرد.

وعلى جانب التمرد، طالب مشار القوات المسلحة في جنوب السودان بالإطاحة بسلفاكير بعدما أصبح خطراً على الوحدة الوطنية في البلاد. ودعا كلا من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي باتخاذ إجراءات ضد سلفاكير، وحماية دولة الجنوب من حكمه الديكتاتوري. وهو ما يعتبر سعياً مبكراً من جانب مشار إلى تدويل الصراع والاستقواء بالخارج. (شبانة، ص 99).

وعلى الرغم من تكوين الحكومة الانتقالية في أفريل 2016، فقد تم خرق اتفاق السلام المدعومة عالميًا في جويلية 2016، حين اندلع الاقتتال في جوبا بين القوات الحكومية والمتمردين، وترك زعيم المعارضة البلاد " رياك مشار " نائب الرئيس السابق. (GUÉHENNO,2017).

وطبقا لهذه التفاعلات، دخل جنوب السودان نفق حرب أهلية ممتدة، تختلط فيها الأوراق وتنهي السلم الاجتماعي بين أبناء العرق الزنجي، هذا فضلا عما يسببه هذا الصراع من تداعيات إقليمية مهددة للاستقرار، مما استدعى تدخلا من مجلس الأمن الدولي، واقتراحات بفرض وصاية دولية على دولة جنوب السودان، ووجود نحو 12 ألف عنصر أممي، في إطار بعثة لحفظ السلام، من المقرر زيادتها بـ 4 آلاف عنصر آخر، طبقا لقرار مجلس الأمن رقم 2304، الصادر في 12 أوت 2016. (هاشم، ص 242).

فقد أشار تقرير أممي إلى أن حكومة جنوب السودان هي المسؤولة الرئيسة عن المجاعة في أجزاء من البلاد، وأن الرئيس سلفاكير لا يزال يعزز قواته بمئات الملايين من الدولارات من مبيعات النفط. وأوضح التقرير، الذي صدر في 1 مارس2017، أن إجمالي إيرادات عقود النفط الآجلة بلغ نحو 253 مليون دولار بين أواخر مارس 2016، وأواخر أكتوبر 2016، تم استخدامها في تعزيز القوات المقاتلة، والانتفاع الشخصي. وأعلنت الأمم المتحدة المجاعة في أجزاء من البلاد، حيث يواجه نحو نصف سكان جنوب السودان (أي نحو 5.5 مليون نسمة) نقصا في الغذاء، نتيجة للحرب الأهلية التي اندلعت في البلاد منذ عام 2013. (عاشور، 2017، ص 36).

كما مارست النخب السياسية مستويات عالية من الفساد المالي، حيث توصل تقرير، أعد بطلب من الممثل الأمريكي، جورج كلوني، إلى أن النخب السياسية والعسكرية في جنوب السودان حققت مكاسب مادية في أثناء الحرب.

وقد تتبع التقرير خط سير النقود، مشيرا إلى وجود صلات بعائلتي مشار وكير. ويتبين من التقرير أن زوجة كير وسبعة من أبنائه على صلة بسلسلة من الشركات، وأن هناك أدلة على أن ابن كير البالغ من العمر 12 سنة يملك 25 في المئة من أسهم شركة قابضة. ويتهم مشار بالتعاون مع شركة أوكرانية لتجارة الأسلحة من خلال وسيط روسي، وأنه كان يتفاوض على بيع الإنتاج النفطي لجنوب السودان مقابل أسلحة. (هاشم، ص 242).

ثانيا: نتائج الحرب الأهلية ومؤشرات فشل الدولة:

في ظل حرص أطراف الصراع على مواصلة القتال وتدعيم تحالفاتهم، اتسع نطاق الصراع ليشمل أكثر من ثلاثين موقعاً تغطي معظم ولايات دولة الجنوب. لذا اتجهت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة ابتداء نحو المزيد من التدهور، وذلك بوتيرة متسارعة، تنذر بكارثة إنسانية محققة. (شبانة، ص 102).

كما أفضى الصراع على السلطة بين الفرقاء السودانيين إلى صراع قبلي وقتل على الهوية في مدن بانتيو، وملكال، وغيرها من مدن جنوب السودان، وقد تطور هذا الصراع القبلي ليكون متعدد المستويات بتكوين ما سمي "الجيش الأبيض" الممثل القبلي لقبيلة النوير، وهو ما أسفر عن تعقيد الصراع، وانهيار اتفاقات وقف إطلاق النار التي كانت باكورتها في 23 جانفي 2014.

وقد تخللت الصراع في دورته الأولى مذبحة بانتيو التي قتل فيها مدنيون في مسجد وكنيسة ومستشفى كانوا يحاولون عدم التورط في الصراع الدائر، بينما كانت الإذاعات المحلية تبث الكراهية والتحريض على القتل، وهو أمر كان له انعكاسات مدمرة ومهددة بمزيد من الانقسام، خصوصا مع انحدار الصراع المسلح إلى مستوى التصفية العرقية. (هاشم، ص 242).

في غضون ذلك اضطر نحو 2.25 مليون مواطن إلى مغادرة مواطنهم حتى نهاية جويلية 2015، من ضمنهم نحو 730 ألف لاجئ خارج حدود الوطن، حيث يعيش هؤلاء أوضاعاً إنسانية بالغة التردي، في ظل عدم القدرة

على إيصال المساعدات الإنسانية لهم، وذلك نتيجة لاحتدام المواجهات المسلحة، وتعرض قوافل الإغاثة للنهب على أيدي العناصر المسلحة، وانتشار الأوبئة مثل الكوليرا والملاريا. (شبانة، ص 103).

وفي هذا السياق، تشير تقارير دولية إلى أن جنوب السودان يعد أسوأ بلدان العالم من حيث معايير الصحة، حسب منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، إذ يبلغ متوسط عمر السكان 42 عاما فقط. (هاشم، ص 243).

ثم جاءت تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية (أوتشا)، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الغذاء العالمي لتحذر من كارثة إنسانية مروعة في جنوب السودان، ومن مجاعة هي الأسوأ منذ عقد الثمانينيات من القرن المنصرم.

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إن العنف الجنسي في جنوب السودان استمر خلال العام 2017 بنزعات سياسية وعرقية ملحوظة.

وأشار في تقرير أمام مجلس الأمن إلى إن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان (يوناميس) لم تتمكن من توثيق جميع الحالات بسبب القيود الصارمة المفروضة على الوصول إلى مناطق النزاع.

وفي تقرير أخير قالت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنوب السودان أن الاغتصاب وتشويه الأعضاء الجنسية وغيرها من أشكال العنف الجنسي ارتكبت ضد النساء والفتيات والرجال، وأشار التقرير إلى أنه لم تتم مقاضاة أي جهة في هذه الحوادث حتى الآن.(sudan tribune, 2018)

وعلى المستوى الاقتصادي، أنتجت تفاعلات الصراع المسلح توقف بعض محطات إنتاج النفط عن العمل، حيث أحكمت قوات رياك مشار في دولة جنوب السودان سيطرتها على بعض المدن النفطية المهمة، حيث انخفض إنتاج النفط من 480 ألف برميل إلى 160 ألف برميل فقط يوميا. (هاشم، ص 242).

وأدى الصراع إلى مزيد من التدهور في البنية الأساسية المتهالكة أساساً، بالإضافة إلى توقف صادرات النفط، الأمر الذي ينذر ليس فقط بوقف خطط التنمية وانسحاب الاستثمارات الأجنبية، وإنما يهدد أيضاً كافة مظاهر الحياة بالركود التام، بعد التهام الإنفاق الدفاعي أكثر من 40 % من ميزانية الدولة وتدني حصيلة العملة الأجنبية. (شبانة، ص 104).

ظلت دولة جنوب السودان عاجزة عن أداء دورها المؤسسي وفشلها بشكل تام، واتساع دائرة الحرب الأهلية ونتائجها الكارثية والتي يمكن إجمالها في الآتي:

1 . هيمنة النفوذ القبلي، غياب المؤسسية، الوعي القومي، ضعف الدولة وفشلها في القيام بأدوارها الدستورية.

2 . وجود نزاع قبلي على القيادة السياسية في الدولة وليس تنافس سياسي يهدف إلى التداول السلمي للسلطة.

3 . تجييش القبائل الاستوائية الوسطى والشرقية من قبل المعارضة في الحرب ضد الدينكا.

4 . تزايد الفجوة الغذائية: غياب الأمن الغذائي والفقر والمجاعات.

5 . تزايد معدلات النزوح الداخلي والهجرة الخارجية ما يعادل بين 4 - 3 مليون شخص بين دول الجوار خاصة السودان وأوغندا وأثيوبيا.

6 . عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن.

7 . التأثير المباشر على الأمن الإقليمي خاصة دول الجوار نتيجة للهجرة وامتداد آثار الصراع المسلح. (شاع الدين، 2017، ص 229).

احتلت دولة جنوب السودان المرتبة الأولى على قمة الدول الفاشلة بحسب مؤشر الدول الهشة لعام 2015، وللعام الثاني على التوالي، بعدما كانت في المركز الرابع على سلم المؤشر ذاته، حين كان يصدر تحت عنوان " مؤشر الدول الفاشلة في عام 2013، وحلّ جنوب السودان في المرتبة الثانية في مؤشر عام 2016.

تعرف " الدولة الفاشلة بأنها الدولة الضعيفة وغير القادرة في السيطرة على شعبها أو أراضيها المختلفة، ولا تملك إلا القليل من السيطرة على جزء كبير من أراضيها، ولذا تصبح الدولة فاشلة إذا ظهر عليها عدد من الأعراض الآتية:

1 - أن تفقد السلطة القائمة قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها.

2 - أن تفقد احتكارها لحق استخدام القوة المشروعة على الأراضي التي تحكمها، وفقدانها شرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها، وعجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة.

نلاحظ من خلال الجدول (01) أن دولة جنوب السودان حافظت على المراتب الأولى لمؤشر الدول الفاشلة منذ تأسيسها في سنة 2011، وهذا مؤشر سلبي يدل على أن الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بالغة السوء والتردّي، وأن السلطة الحاكمة فقدت السيطرة على كافة الميادين، وبذلك تكون الدولة عاجزة أمام تأدية وظائفها المنوطة بها، ولا تستطيع الوفاء بالتزاماتها أمام المواطنين وكذا أمام المجتمع والهيئات الدولية.

ومن أبرز مؤشرات فشل دولة جنوب السودان إعلان الأمم المتحدة عن تفشي وباء (الكوليرا)، وإصابة أكثر من 5500 حالة بينها 137 حالة وفاة، إضافة إلى تسجيل حالات الكوليرا في المنطقتين اللتين أعلنت فيهما المجاعة أخيرا، وهما " ماينديت "، و"ليرا"، كما تم تسجيل الكثير من حالات الإصابة بالكوليرا بالبلاد حول العاصمة جوبا.

كما أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى أن هناك أكثر من 31 ألف لاجئ من دولة جنوب السودان - معظمهم نساء وأطفال - عبروا الحدود إلى السودان في 2016 فرارا من المجاعة والصراع المسلح وتلفت التوقعات الأولية إلى أن 60 ألف لاجئ سيصلون إلى السودان خلال عام 2017، وتؤكد الأمم المتحدة أن استمرار النزوح يمثل خطرا متزايدا. وخلال الحرب، تم نهب المخازن، وقتل عمال الإغاثة الإنسانية. ونتيجة لهذا أشارت اليونيسيف إلى أن أكثر من 270 ألف طفل في هذا البلد يعانون سوء التغذية الحاد، وتم الإعلان عن المجاعة، ورجحت المنظمة الأممية أن يرتفع العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلاد إلى ما يتراوح بين 4.9 و 5.5 مليون شخص في يوليو 2017. (عاشور، ص 31).

كما يعتبر أكبر تهديد واجه مواطني جنوب السودان هو الصراع القبلي الذي اندلع بصورة كبيرة بعد أشهر قليلة من الانفصال، فسرعان ما سيطر التمرد العسكري على المحافظات الغنية بالنفط التي تقع داخل نفوذ قبائل النوير حاضنة التمرد، وكثرة الصراعات جعلت المنظمات الدولية تضعه في ثاني أعلى درجة على مؤشر الدول الهشة.(جامع، 2019).

ثالثا: عوامل فشل الدولة ومحفزاتها في جنوب السودان:

في الواقع، واجه جنوب السودان، منذ اليوم الأول للاستقلال، عقبات إنشاء دولة من الصفر. فمقومات الدولة غير متوافرة، والجهاز الوحيد العامل في البلاد هو جيش التحرير، الذي يعتمد على المساعدات الخارجية، فضلا عن ذلك، فإن حقيقة كون هذه الدولة حديثة النشأة، ودولة حبيسة، ولا منفذ لها على البحر، وواقع أن أنابيب النفط الذي يمثل المورد الرئيسي للدولة تمر من السودان، أديا إلى مفاقمة اعتمادها على محيطها الإقليمي، وجعلا

جزءا كبيرا من مقدراتها وتطورات الأحداث فيها رهنا بتطورات البيئة الإقليمية، ومصالح جيرانها. (عاشور، ص 31).

مما لاشك فيه أن هناك مخاوف حقيقية من تحول جنوب السودان إلى نموذج الدول الفاشلة، شأنه في ذلك شأن الصومال، وتشاد، وزيمبابوي في القارة السمراء، حيث لا يزال يعتمد جنوب السودان اعتمادا كبيرا في إيراداته على العائدات النفطية والمعونات الأجنبية، كما أن ثمة عاملا آخر سيقف حجر عثرة أمام قيام الدولة الجنوبية بوظائفها التوزيعية، وهو الفساد المتأصل في بنية النظام الإداري لحكومة جنوب السودان.

أ- الصراعات القبلية والإثنية وعملية الاندماج الوطني:

يمثل العنف القبلي والطائفي في جنوب السودان أكبر تحد تواجهه الدولة الوليدة، ولعله يعود إلى عدم تمكن الحكومة في جنوب السودان من نزع السلاح، حيث تشير الأمم المتحدة خلال تقاريرها عن الأوضاع في جنوب السودان، إلى أن عدد القتلى من جراء العنف الطائفي والقبلي في جنوب السودان يعد بالآلاف، كما أن القراءة المتأملة للمشهد في جنوب السودان تشير إلى أن هناك ضعفا في الثقة بين المواطنين وحكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان في مدى قدرتها على حماية المجتمعات الجنوبية منزوعة السلاح. (أحمد، 2016، ص 116).

إلى جانب ذلك كان الصراع بين النوير والمورلي أيضا من ضمن الصراعات الخطيرة، بالرغم من تدخل بعثة الأمم المتحدة (UNMIS) ونشر وحدات مؤقتة للبعثة الأممية في بيبور واكوبو للمساهمة في السيطرة على الأوضاع الأمنية إلا أن تلك الوحدات تم سحبها بعد شهرين فقط نتيجة لاستمرار المصادمات بين القبيلتين. (عبيد، 2014، ص 750).

أثّر الانتماء القبلي على قضية جنوب السودان ككيان سياسي، سواء على صعيد العلاقات الداخلية بين قبائل الجنوب أو على صعيد العلاقات الخارجية مع دول الجوار التي توجد فيها امتدادات قبلية لمختلف قبائل الجنوب. (العرب، 2016، ص 6).

يعد موضوع الوحدة الوطنية هو الأكثر إلحاحا في دولة جنوب السودان الوليدة، حيث تتسم المشكلات الإثنية بأنها أصبحت ظاهرة واسعة الانتشار بسبب مزيج معقد من الدوافع والمتغيرات، ويتمثل أبرزها في ضعف الاندماج الوطني.

ب- البعد الثقافي والديني:

إضافة إلى الانقسامات القبلية في الجنوب، فإن هناك تعددا كبيرا في الأديان المحلية، وتختلف تلك الديانات من قبيلة إلى أخرى، وطبقا لمجلس الكنائس العالمي، ينقسم الجنوب ما بين معتقدين لديانات تقليدية محلية (65 %)، ومسيحيين (18 %) أغلبهم كاثوليك، فضلا عن (17 %) من المسلمين.

كما أن الانقسامات اللّغوية تعكس بعدا آخر من أبعاد تشظي الشخصية الثقافية لمجتمع هذه الدولة الناشئة، وتمثل عاملا إضافيا في بيئة الصراع بين مواطني دولة جنوب السودان كل ذلك كرّس صعوبة تحقيق الاندماج الوطني أو الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وعزز من فرص فشل الدولة في حال حدوث صراعات مسلحة.

ج- لعنة الموارد:

باتت دولة جنوب السودان تمتلك ثالث أكبر احتياطي مؤكد من النفط في أفريقيا جنوب الصحراء، وتوقف إثر الاستقلال تنفيذ اتفاق تقاسم عائدات النفط، وتفجر صراع دام بين السودان وجنوب السودان، بدأ بادعاءات كلتا الدولتين تبعية منطقة "أبيي" الغنية بالنفط لها، والتي تنتج 500 ألف برميل. وقد بلغ هذا الصراع حد المواجهات العسكرية عندما استولت قوات جنوب السودان، على منطقة (هجليج) الغنية بالنفط. وتحول الصراع إلى صراع دولي عبر حدود بلدين مستقلين، فبدأ مجلس الأمن يصدر قرارات متتالية تخص جنوب السودان. (عاشور، ص 33).

فبدلا من ان يصبح النفط عاملا لتأكيد التعاون والتكامل بين السودان وجنوب السودان، فإنه أصبح اداة لتحقيق أهداف سياسية معلنة أو خفية. (أبّو، 2012، ص 454).

لذا فدولة جنوب السودان تحتاج إلى إصلاحات هيكلية لتوسيع اقتصادها، ولتشجيع القطاع الخاص، لا سيما أصحاب المشاريع الصغيرة من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية وتنشيط قطاع الصناعة والزراعة والسياحة وتوفير الوظائف للعمل. (حمادي، 2016، ص 374).

د- المشكلات الحدودية:

يقول الدكتور أحمد عمر حاوي: (لا توجد دولة قومية أفريقية إذ إن المجموعات: قبائل، طوائف، . . .)، قد وجدت نفسها وقد حشرت قسراً داخل حدود عُرفت بالدولة، فالدولة في أفريقيا ليست نتاجا للتطور التاريخي الأفريقي بقدر ماهي صيغة استعمارية رسمت على الورق ثم طبقت على الأرض دون مراعاة للواقع الاجتماعي. (يوسف، 2012، ص 410).

جاءت اتفاقية أديس أبابا في 27 سبتمبر 2012، حول الحدود في مناخ من تصاعد التوتر على الحدود، فقد اقترحت الآلية الأفريقية الرفيعة المستوى خريطة سميت " خريطة أمبيكي "، وحددت فيها ما يسمى بالخط الصفري Zero Line، وحددت منطقة حوله على مسافة 10 كيلومترات شمالا وجنوبا سميت " المنطقة الآمنة المنزوعة السلاح ". SDBZ، وذلك من أجل: 1- انسحاب قوات الدولتين إلى خارج المنطقة الآمنة.

فتح المعابر عند نقطة التقاء الطرق العابرة مع الخط الصفري؛ لتسهيل حركة التجارة بين البلدين ودخول المواطنين وخروجهم.

لكنّ الوضع الهش للسلام بدولة جنوب السودان يعرقل أي خطوات جادة لتنفيذ كل بنود اتفاقية أديس أبابا الموقعة في 27 سبتمبر 2012، ومن ثم البدء في ترسيم الحدود وحل قضية المناطق الخمس المتنازع عليها. (عيدروس، 2018، ص 53).

حيث أضحت تلك المناطق الحدودية تشكل بؤرا تنذر بالتوتر والانفجار في أي وقت، فالسياق الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الحدودية بالغ الضعف والهشاشة. (أحمد، ص 119).

سكان منطقة أبيي من قبيلتي الدينكا نقوق الأفريقية والمسيرية العربية، والدينكا نقوق يمتهنون الزراعة إضافة إلى الرعي أما المسيرية فنشاطهم الرئيس هو الرعي، ولم يؤثر التباين العرقي واللغوي والديني لسكان أبيي على عدم الاستقرار في البداية إذ كانت تحل جميع مشاكل الحدود بين هذه القبائل بالطرق التقليدية إلى أن ظهر النفط كمورد اقتصادي مهم مما عمّق هذا التباين فضلا عن دوره في إيجاد الانقسام السياسي بين هذه القبائل. (الشباني، 2014، ص 89).

إن المشكلات الجيوبوليتكية للحدود تعد من المشاكل المعقدة، وأن هذه المشكلات يستبعد حلها في الأمد القريب والمتوسط لشدة تعقيدها وتباعد وجهات النظر فضلا عن التدخلات الإقليمية والدولية التي تعمل على تقويض أي حلول مناسبة، لإدامة الخلافات بين الطرفين وجعلهما يدوران في فلك المشاكل والتخلف وإيقاف عمليات التنمية والتطوير إن وجدت. (إبراهيم، 2016، ص 679).

توضّح الاعتداءات المتكررة على الحدود المشتركة، خاصة على حقل " هجليج " النفطي. وما تشهده العديد من مناطق التماس الحدودية من مناوشات متكررة، أن اتفاقية السلام لم تكن ذات فاعلية في تحقيق السلام الشامل ولم تحقق الاستقرار، ولم تجد الدعم الكامل من قبل الدّول التي سعت لإبرام هذه الاتفاقية كضامنين لعملية الاستقرار والسلام. (العذاري،2013، ص 205.).

ه- الأزمة التوزيعية وتغذية الإقصاء:

نظرا للغياب الفعلي للتنمية البشرية وما انجر عنها من أزمة توزيعية وتغدية للإقصاء وافتقاد مبدأ الأمن الإنساني المحقق للاستقرار المحلي والبنية الوطنية، وذلك راجع إلى:

توزيع موارد البلاد بصورة غير عادلة بين مختلف فئات المجتمع، حيث لا تزال هناك فجوة تنموية عميقة، نظرا لتمرير الثروة والحكم من طرف الدوائر الكوربوراتية والشبكات الزبونية عوضا على التوزيع العقلاني للخدمات.

و- أزمة بناء الدولة الوطنية:

تعني بناء الدولة الأمة nation - state أي يكون ولاء الأفراد والجماعات كافة في المجتمعات للدولة القومية، بحيث تنصهر في بوتقتها جميع الولاءات الأخرى، إذ فشلت النخبة السياسية الحاكمة في جنوب السودان في مواجهة هذه المشكلة بخلق جنوب سودان موحد ومتنوع وتحقيق الاندماج الوطني في إطار التعددية.

نتيجة للأسباب ظهر العجز الأمني من جراء الخلاف على السلطة، والصراع من أجل القوة، وفقدان الثقة بالقيادة السياسية، وغياب التنشئة السياسية وبروز ما يعرف بأزمة الشرعية. (حذفاني، 2016، ص 80).

ز- الفساد الإداري:

يمثل الفساد الإداري مشكلة موروثة عن نظام الحكم المحلي لمنطقة جنوب السودان قبل انفصالها عن دولة السودان ويمكن أن تهدد مستقبل النظام السياسي إذا ما وصلت مستويات السخط الشعبي على النخبة الحاكمة مرحلة التصعيد بالعنف مع تفاعل عوامل أخرى. (أحمد، 2011، ص 69).

ح- جيش الرب Lord Army :

يمثل هذا التشكيل نموذجاً للمشكلات الإقليمية، ينتشر هذا التشكيل العسكري في أكثر من دولة مجاورة لجنوب السودان خاصة أوغندا، وتكمن خطورته في قابليته على الاختفاء وإعادة تشكيل عناصره، ويمثل هذا الجيش تحدياً أمنياً كبيراً لدولة ناشئة كجنوب السودان لسوء العلاقة بينه وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان. (عيدان، مارس 2015، ص 195).

رابعا: مستقبل الوضع في دولة جنوب السودان:

تشير الدراسات الخاصة بدولة جنوب السودان إلى اتجاه هذه الدولة الوليدة إلى نموذج الدولة الفاشلة، حيث يتوقع البعض انزلاق الدولة في دوامة العنف وذلك للعوامل الآتية:

- فشل حكومة جنوب في السودان في أداء وظائفها التوزيعية، ولاسيما فيما يتعلق بالخدمات العامة، مثل المياه والكهرباء، والغذاء، وكذلك مشاريع البنية الأساسية، مثل الطرق والجسور، والمنشآت العامة.

- اندلاع الصراعات المسلحة الأهلية المتكررة والممتدة، ويستند الفريق المؤيد لذلك السيناريو إلى أحداث العنف المسلح التي راح ضحيتها مئات آلاف القتلى معظمهم من المدنيين، ولا تزال تلك الأحداث تلقي بظلالها سلبا على العلاقة بين قبيلتي (الدينكا) و(النوير).

- انتقال أعمال العنف في مناطق التماس مع الشمال مثل النيل الأزرق وجنوب كردفان إلى العمق الجنوبي.

- فشل حكومة الجنوب في برامج نزع السلاح والتسليح وإعادة دمج المقاتلين السابقين، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار السلاح غير الرسمي، مما يقوض الأمن المجتمعي.

- جغرافية الجنوب الحبيسة، والتي تدفعها إلى ضرورة صياغة علاقات تعاونية مع الشمال من أجل استئناف تصدير النفط الذي يمثل 98 % من إيرادات دولة جنوب السودان، في الوقت الذي توجد فيه العديد من الملفات الصراعية بين الشمال والجنوب، مما يؤثر على الاقتصاد الجنوبي الوليد.

كل هذه المؤشرات، وفق مؤيديها، تدفع وبقوة إلى اتجاه دولة جنوب السودان إلى نموذج الدولة الفاشلة. (أحمد، ص 122).

الخاتمة:

بعد انفصال جنوب السودان، كان على السلطة تحمل أعباء بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع التركيز على إقامة سلطة مركزية قوية والتزامها بتأدية وظائفها على أحسن وجه، والعمل على تطوير هوية جامعة لكل مكونات المجتمع في جنوب السودان مع الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي والديني والإثني واعتباره عامل تنوع وثراء وتعزيز قيم المواطنة ودولة الحق والقانون تصان فيها حقوق الإنسان.

وشروع الحكومة في نزع جميع المظاهر المسلحة، بدءا بجمع السلاح المنتشر بين أبناء القبائل واستيعاب المقاتلين والمتمردين في صفوف الجيش النظامي، وتوفير الوظائف للعاطلين وتوطين اللاجئين والنازحين، والشروع في إقامة مشاريع التنمية الشاملة وإعادة الإعمار وتنشيط مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى تسوية القضايا العالقة مع شمال السودان وخاصة المناطق الحدودية المتنازع عليها وترسيم الحدود والتفاهم على مسائل أخرى ومنها تصدير النفط عبر موانئ السودان باعتبار أن جنوب السودان دولة حبيسة.

وبشكل عام فإن حالة جنوب السودان المتردية بقي مصنفا لسنوات في أوائل الدول الفاشلة وهذا راجع أساسا إلى العنف القبلي الذي يتغذى من الصراع حول السلطة، من أبناء أبرز قبيلتين في الجنوب وهما الدينكا والنوير مما ألقى بتأثيراته السلبية الخطيرة على الأوضاع الداخلية للجنوبيين وكذا على الفضاء الإقليمي باعتبار أن تلك القبائل لها أيضا امتداداتها على طول مجتمعات دول الجوار.

ومنه فإن إيجاد حلول عاجلة وسريعة للمشكلات الداخلية والخارجية التي تعرقل التنمية في جنوب السودان ومنها تطوير البنية التحتية من خدمات صحية ونقل وتعليم وسكن وتوفير أساسيات العيش الكريم من مياه صالحة للشرب وغذاء إضافة للتوزيع العادل للثروة وإقامة تنمية متوازنة بين الأقاليم وتعزيز العلاقات الودّية بين مختلف مكونات المشهد المجتمعي في جنوب السودان وتعزيز المصالحة الوطنية وبناء علاقات خارجية مبنية على أساس المصلحة المتبادلة وتعزيز مبادئ حسن الجوار، بعيدا عن التبعية ضمان حقيقي للقضاء على جميع مظاهر التوتر الحدودي وأزمة اللاجئين والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

المراجع:

أولا: الكتب:

- أحمد عبد اللطيف فاروق، (2016)، انفصال جنوب السودان وتأثيره على الأمن القومي المصري، مصر، المكتب العربي للمعارف، ط 1، ص 116.
- ندا سعيد اسماعيل، (2017)، الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية، تركيا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 5 ماي 2017، ص 31.

ثانيا: الدوريات والملتقيات:

- إبراهيم ماهر اسماعيل وغفوري رسل محمد، (2016)، المشكلات الجيوبولتيكية في شطري السودان، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، المجلد: 22، العدد: 96، ص 679.
- أبّو ياسر أبّو حسن، (2012)، قضية النفط وأثرها في العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، أوراق مؤتمر السودان الواقع وآفاق المستقبل، جامعة أفريقيا العالمية، السودان، الجزء الأول، 25- 26 سبتمبر 2012، ص 454.
- أحمد محمد المختار محمد، (2011)، أبيي نموذج التعايش والتمازج.. يرفضه المتآمرون، مجلة قراءات أفريقية، العدد: 8، جوان 2011، ص 69.

- حمادي عدنان عبد الله، (2016)، الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان والمشكلات الاقليمية والدولية دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة سر من رأى، جامعة سامراء كلية التربية، العراق، المجلد: 12، العدد: 45، السنة الحادية عشر، جوان 2016، ص 374.
- شاع الدين النذير محمد التوم، (2017)، الدور الإثني - القبلي في أزمة جنوب السودان وآثار الصراع على دول الجوار، مجلة دراسات افريقية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، العدد: 57، جوان 2017، ص 229.
- شبانة أيمن، (2015)، الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات، الجزائر، العدد 22 ديسمبر 2015، ص 94.
- الشباني ابراهيم ناجي، (2014)، مشكلة أبيي بين شمال السودان وجنوبه دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، العدد: 16، جوان 2014، ص 89.
- عاشور رامي، (2017)، فشل التأسيس: جنوب السودان من الانفصال إلى التردي في الصراع الإثني، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، مصر، العدد: 208، المجلد: 52، أفريل 2017، ص 36.
- عبيد منى حسين، (2014)، التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان وأثرها في الاندماج الوطني، مجلة كلية التربية للبنات، الجامعة العراقية بغداد، المجلد 25، العدد: 3، 2014، ص 750.
- العذاري تغريد رامز هاشم، (2013)، الحدود السياسية بين السودان ودولة جنوب السودان دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، العراق، المجلد الأول، العدد 18، 2013، ص 205.
- عيدان محمد شطب، (2015)، مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، المجلد: 2، السنة الثانية، العدد: 2، مارس 2015، ص 195.
- عيدروس أسامة أحمد، (2018)، قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد: 31، مارس 2018، ص 53.
- مزياني فيروز وحذفاني سميرة، (2016)، الهوية، تنامي الولاءات التقليدية وانقسام الدول: السودان أنموذجا، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد: 9، جويلية 2016، ص 80.
- هاشم ربيع عمرو وآخرون، (2017)، انقسام المنقسم: تحديات بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان، التقرير الاستراتيجي العربي 2016، مؤسسة الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ط1 ، 2017، ص 241.
- يوسف هاجر خوجلي، (2012)، قضية ترسيم الحدود بين السودان ودولة جنوب السودان، أوراق مؤتمر السودان الواقع وآفاق المستقبل، جامعة أفريقيا العالمية، السودان، الجزء الأول، 25- 26 سبتمبر 2012، ص 410.
- جنوب السودان: دولة وأدتها القبلية والزعامة وحب السلطة، صحيفة العرب، لندن، السنة: 39، العدد: 10331، 11 جويلية 2016، ص 6.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

- جامع محمد مصطفى، اتفاق سلام جنوب السودان بعد 6 أشهر: هدوء نسبي والتمويل أبرز العقبات، موقع: نون بوست، 7 أفريل 2019، https://www.noonpost.com/content/27259 ، تاريخ التصفح: 15 أوت 2019.
- موقع المنار الاخباري، 26 أوت 2016، https://bit.ly/2q0OFGK
- جريدة الرياض، 9 مارس 2015، https://bit.ly/2p7tIt8
- ويكيبيديا، 20 فيفري 2017، https://bit.ly/311DzxR
- وكالة الأناضول للأنباء، https://bit.ly/2nBRU6G

- GUÉHENNO JEAN-MARIE, 10 Conflicts to Watch in 2017, Foreign Policy, JANUARY 5, 2017, https://foreignpolicy.com/2017/01/05/10-conflicts-to-watch-in-2017/ , Browsing History: August 16, 2019.
- South Sudan conflict continues to be marked by sexual violence: UN, sudan tribune, April 16, 2018 (JUBA), http://sudantribune.com/spip.php?article65202 , Browsing History: August 16, 2019.

ملحق:

الجدول (01): ترتيب دولة جنوب السودان منذ تأسيسها في التقارير السنوية لمؤشر الدولة الفاشلة من 2011 إلى 2019.

السنوات	الترتيب	الدرجة
2011	**--**	**--**
2012	**3**	**108.4**
2013	**4**	**110.6**
2014	**1**	**112.9**
2015	**1**	**114.5**
2016	**2**	**113.8**
2017	**1**	**113.9**
2018	**2**	**112.3**
2019	**3**	**112.2**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على التقارير السنوية للدول الفاشلة، من سنة 2011 إلى 2019.